مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

ريوع النفط: بين لعنة الموارد، الفساد الاقتصادي وتداعيات الأزمة الحالية – قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر–

Rent : Between the resource curse, Economic corruption and the impact of the current crisis - Analytical Study of the inconvenient of oil in Algeria-

د. حليمي حكيمة
جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق أهراس- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/08/30 تاريخ قبول النشر: 2016/12/30

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الوجه السلبي للنفط في الجزائر عبر ثلاث محاور رئيسية، بدء بالتطرق للعنة الموارد الطبيعية التي لازمت النفط –ومازالت–في الدول الريعية، من خلال البحث في أعراض وميكانيزمات المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، ثمّ البحث فيما ولّده الريع النفطي من فساد وخاصة الاقتصادي منه، عبر تحليل علاقة التوأمة بينهما، بينما يقدّم المحور الثالث أبرز تداعيات الأزمة البترولية الحالية على الاقتصاد الوطني. وقد خلصت الدراسة إلى أنّه ورغم ما ساهمت به ريوع النفط في تمويل مخططات التنمية طيلة عقود، إلا أنّ آثاره السلبية على الاقتصاد الجزائري واستحالة تحقيق تنمية مستدامة بعوائد متقلّبة، تفرض ضرورة الإسراع في نقل الاقتصاد الوطني من الطبيعة الريعية إلى الإنتاجية عبر برنامج شامل للتنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : الريع، لعنة الموارد، الفساد، الأزمة البترولية، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

This study aims to reveal the disadvantages of oil in Algeria through three basic axes, First We discussed about the natural resource curse that has remained inherent renter states, by searching the symptoms and mechanisms of Dutch disease In the Algerian economy, second We reviewed the resulting oil revenues, Especially in the economic side, Through the analysis of the relationship between them, Finally, we pointed out the repercussions of the oil crisis on the national economy, the study concluded that Oil revenues contributed to the financing of development schemes for decades, but its negative effects imposed the need to move the national economy has a renter nature into a productive economy through a comprehensive program of economic diversification.

Key words *Rent, Resource curse, Corruption, Petroleum crisis, Algerian economy.*

مقدمة:

لعب النفط دورا بارزا في الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وتحديدا منذ عملية تأميم المحروقات بتاريخ 24 فيفري 1971، أين دخلت الجزائر مرحلة جديدة في مجال الطاقة، وأصبحت فاعلا هامّا في سوقها العالمي، بعد انضمامها للمنظمات والهيئات الخاصة بالنفط على غرار منظمة الدول المصدّرة للنفط، ومنظمة الدول العربية المصدّرة للبترول.

فساهم النفط في إعطاء تلك المكانة للجزائر، وقدّمت عوائده المالية الهائلة فرصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بتمويله مختلف المخططات التنموية، والرفع من حجم الاعتمادات المالية المخصّصة للقطاع الاجتماعي، خاصة خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، أين تبنّت الجزائر سياسة مالية توسّعية بمخططات التنمية الثلاث: الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014).

إلا أنّ واقع الاقتصاد الجزائري يكشف بالمقابل حقيقة أخرى مفادها أنّ عوائد النفط حضرت لكن غابت معها التنمية الاقتصادية، وانعكست الطبيعة غير المستقرة لأسعاره على الاقتصاد الوطني، حيث أصبح هذا الأخير رهين تلك التقلبات، في ظلّ لا منطقية عمل السوق النفطي الذي لا تحرّكه آليات العرض والطلب، وإنّما المصالح الاقتصادية والسياسية للبائعين أحيانا، وللمستهلكين في أغلب الأحيان.

الإشكالية: على ضوء ما سبق تتمحور مشكلة الدراسة فيما يلي:

ما هي أبرز أوجه النفط السلبية في الجزائر؟ ولماذا فشلت عوائده في تحقيق التنمية؟

الفرضيات: تبنى الدراسة في سبيل الإجابة عن إشكالها المطروح على الفرضيات التالية:

- ساهمت الإدارة غير الكفؤة للعوائد النفطية في انتقال النفط من نعمة إلى نقمة ولعنة على الاقتصاد الجزائري؛
- إنّ علاقة التوأمة بين الريع والفساد الاقتصادي يفسّرها غياب روح المبادرة والإنتاج والتنافسية في الاقتصاد الوطني؛
- تؤكّد الانعكاسات السلبية لأزمة البترول الحالية أنّه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة بالاعتماد على ريوع النفط المتقلّبة.

أهمية الدراسة: تكتسي الدراسة أهمية بالغة باعتبارها تأتي في وقت يشهد فيه الاقتصاد الوطني حالة من الانكماش بسبب الأزمة الحالية للبترول، وتعالت فيه الدعوات لضرورة إنهاء التبعية لريوع النفط المتقلّبة، حيث تقدّم الدراسة أوجه النفط السلبية، وبالتالي تعطي تأكيدا على حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الإنتاجي. وتنبع أهميتها أيضا من تقديمها لتحليل علاقة الاقتصاد الوطني بما يعرف بالمرض الهولندي من جهة، والفساد الاقتصادي من جهة أخرى. كما تأتي هذه الدراسة للخروج بجملة من التوصيات الهامة لتحويل الاقتصاد الوطني نحو مسار التنمية الاقتصادية المستدامة.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- الكشف عن الوجه السلبي للنفط وريعه في الاقتصاد الجزائري؛
- ابراز أعراض المرض الهولندي وميكنيزماته ومقارنتها بالواقع الجزائري؛
- تحليل علاقة التوأمة بين الفساد والريع، ومقاربتها مع الواقع الجزائري؛
- ابراز آثار الأزمة الحالية للبترول على بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني؛
- إعطاء حلول فعالة للاستفادة من ريوع النفط في بناء الاقتصاد المنتج.

الدراسات السابقة:

1. دراسة **يونسي صبرينة (2012)** بعنوان" **الدولة – من حالة الدولة الريعية التوزيعية إلى حالة الدولة المنتجة: مقاربة في صياغة النموذج** –" وهي أطروحة دكتوراه تعرّضت

لمناقشة إشكالية تعثّر المشروع التنموي في الدول الريعية المنتجة للبترول، وعلى الآثار التي خلّفتها الموارد الطبيعية على المشروع الوطني للتنمية في تلك الاقتصاديات. وقد خلصت الدراسة بذلك إلى تحديد العوامل المسؤولة عن ضعف الأداء في هذه الدول، ومن ثمّ العمل على تقديم إجراءات يمكن أن تفيد كإجابات للإخفاقات المؤسسية لتحسين إدارة وشفافية عائدات النفط.

2. دراسة **شكوري سيدي محمد، (2012)** بعنوان **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي-دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**- هدفت هذه الدراسة وهي أطروحة دكتوراه إلى محاولة معرفة وتشخيص وضع الاقتصاد الجزائري من ظاهرة لعنة الموارد الطبيعية عبر تحليل قياسي، وتوصّلت إلى أنّ الاقتصاد الجزائري يعاني من بعض أعراض المرض وخاصة تراجع الاقتصاد المنتج وهو ما يستلزم معالجته.

3. دراسة **علي بوحامد (2011)** بعنوان " **مخاطر الإرتهان للاقتصاد الريعي –حالة الجزائر**-" فقد تطرقت هذه الدراسة وهي مقال حول إشكالية المخاطر المحدقة بالاقتصاد الجزائري في ظلّ الإرتهان للنفط؟ وكيف يمكن للجزائر الانتقال نحو الاقتصاد الإنتاجي؟ وعرض الباحث جملة من تلك المخاطر خاصة فيما يتعلّق باستنزاف المخزون النفطي وضعف الأداء والنمو الاقتصادي، ثمّ قدّم في الأخير الحلول الممكنة لتجاوز مرحلة الاقتصاد الريعي منها ما هو استعجالي، وما هو استراتيجي.

أما ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو شمولية التحليل في ابراز أوجه النفط السلبية في الجزائر، وتطرّقها للعنة الموارد الطبيعية وحقيقة العلة الهولندية في الاقتصاد الوطني، ثمّ عن توليد الريع للفساد الاقتصادي، بالإضافة إلى انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

منهج الدراسة وهيكلها: تستخدم الباحثة المنهج الوصفي التحليلي عبر تقديم التأصيل النظري لبعض الظواهر الاقتصادية الخاصة بالدراسة كالمرض الهولندي، والفساد الاقتصادي، ثمّ تحليل ارتباط الاقتصاد الوطني بهذه الظواهر من جهة، وتحليل انعكاسات الأزمة الحالية للبترول على أبرز المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني بشقّها الاقتصادي، النقدي والاجتماعي.

أولا: لعنة الموارد الطبيعية: الاقتصاد الجزائري والمرض الهولندي

إنّ الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراجها من الكثير من المشاكل والأزمات، وموّل كافة مخططات التنمية التي تبنّتها منذ الاستقلال. والجزائر باقتصادها الريعي معنية بالدراسات حول نتائج وآثار النفط على التنمية، فكثيرا ما طرحت التساؤلات حول إن كانت الموارد الطبيعية ومنها النفط تشكّل مصدرا لنعمة أو نقمة اقتصادية بل وحتى سياسية؟

ورغم بساطة التساؤل ومنطقية الإجابة كونه نعمة، إلاّ أنّ إجابة العديد من الباحثين في مجال الاقتصاد والسياسة كانت على عكس ذلك، حيث أدّت إجاباتهم إلى ما بات يعرف بـ "**لعنة الموارد الطبيعية**"، ويحدّد هؤلاء أبعاد هذه اللعنة بناء على دراسة العديد من حالات البلدان التي اكتشفت فيها الموارد الطبيعية [1] وغابت معها التنمية الحقيقية المستدامة وخاصة فيما يعرف "**بالمرض الهولندي**".

1.الإطار النظري للمرض الهولندي.

1.1. المفهوم: تعبّر لعنة الموارد عن التناقض بين زيادة الموارد الطبيعية غير المتجددة ومن أبرزها النفط وآثاره، حيث يؤدي إلى قلة النمو الاقتصادي وظهور نتائج سيئة للتنمية من خلال:

- ✓ تقليل الإنتاجية والتنافسية في القطاعات غير النفطية؛
- ✓ تذبذبات في إيرادات الدولة بسبب تقلبات أسعار النفط؛
- ✓ سوء إدارة حكومية للمواد؛
- ✓ ضعف وقلة تأثير وعدم استقرار وفساد في المؤسسات بسبب وفرة الموارد السهلة. [2]

فظاهرة لعنة الموارد إذن تعبّر عن مفارقة الوفرة، أين تتحوّل وفرة الموارد الطبيعة من نعمة إلى نقمة ومن ثمّ إلى لعنة بسبب الآثار السلبية التي يخلّفها على النمو الاقتصادي.

وقد بدأ العمل على تحليل هذه الظاهرة منذ سنة 1950 في محاولة لفهم التناسب العكسي بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، ففي سنوات الخمسينات والستينات من القرن الماضي استندت مسألة لعنة الموارد في المقام الأوّل على تدهور معدّلات التبادل الدولي بين المركز والمحيط **(بربيش 1964 وسينجر 1950)** وعلى ملامح الاقتصاديات المعاصرة، حيث الروابط الأمامية والخلفية بين قطاع الموارد الطبيعية وبقية الاقتصاد تكون ضعيفة **(هيرشمان وسيزر 1964)**.

وأشار "**باغواتي**" إلى نظرية النمو المفقر التي تعبّر عن حالة خاصة للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتبادل الدولي حيث يسبّب التوسع في قطاع التصدير في حال وجود بلد مصدّر إنتاجي احتكاري ورئيسي للمنتج، يرافقه تدهور حاد في معدلات التبادل التجاري بسبب تشبّع الطلب على هذا المنتج. كما دفعت أزمة 1973 الباحثين* إلى النظر أكثر وعلى وجه التحديد في مسألة تأثير عائدات النفط والمعادن على الاقتصاديات التي تتوفر عليها [3]، لتبرز في سنوات الثمانينات نظرية المرض الهولندي لتفسير ظاهرة لعنة الموارد.

ويشير مصطلح **المرض الهولندي** إلى الآثار غير المرغوب فيها على القطاعات الإنتاجية وخصوصا القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية، وسميّ كذلك نسبة إلى حالة من الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت المجتمع الهولندي [4] بعد اكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز في بحر الشمال، ثمّ سرعان ما ترتّب عن ذلك تراجع كبير في الاقتصاد الهولندي وانكماش في قطاع الصناعة التحويلية خاصة.

وفي نوفمبر 1977 برز مصطلح "المرض الهولندي" لأول مرة من طرف المجلة البريطانية "The Economist" [5]، فكانت بداية نحو الكثير من الدراسات والبحوث لفهم الظاهرة وأسبابها وتشخيص اقتصاديات الموارد الطبيعية الأخرى في العالم.

2.1.**الأسباب والعوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي:** [6] تضفي الثروات الطارئة المتأتية من موارد طبيعية سخيّة ومطلوبة في السوق العالمية على النشاط الاقتصادي ما يمكن وصفه بالطابع الريعي الذي يؤدي إلى تعطيل قوى العمل ومواهب الإبداع وأنشطة الإنتاج، وهي تشكلّ في مجملها مقوّمات التنمية في أي بلد، ويمكن حصر أهم أسباب ظهور المرض الهولندي في اكتشاف مفاجئ لمورد اقتصادي هام، زيادة غير متوقعة في الأسعار العالمية لمنتج التصدير الرئيسي، ظهور قطاع مزدهر بشكل مميّز نتيجة تقدّم تكنولوجي مفاجئ وتدفّق رؤوس الأموال من الخارج كالمساعدات والإعانات والقروض بشكل كبير.

كما تساهم عوامل أخرى في ظهور المرض الهولندي ومنها:

- فشل السياسات الاقتصادية في ظلّ غياب أهداف واستراتيجيات واضحة للتنمية، حيث تنحرف عوائد الثروة الطبيعية عن المسار الصحيح للتوظيف. إذ من المفترض أن تستخدم إيراداتها كدفعة قوية من خلال القدرة على توفير مقدار من الموارد متناسب مع الحاجات الاستثمارية يمكّن معه الاقتصاد القومي من البدء والتحرك نحو مرحلة النمو الذاتي وإجراء

تغييرات بنيوية في الاقتصاد، فيصبح سبب الانحراف فشل في إدارة الموارد المالية الناتجة عن الموارد الطبيعية؛

- الارتباط غير المشروع بين السلطة والثروة؛

ضعف المبادرة والاتكال على الدولة في توفير الاحتياجات الشخصية، فهي عامل إحباط لمساهمة الأفراد في النشاط الاقتصادي، التي تمثل أحد أعراض المرض الهولندي.

3.1. آثار المرض الهولندي: تزداد المخاوف بشأن المرض الهولندي بسبب الآثار التي يخلّفها على الاقتصاد، فعادة ما يعتمد الخطر الفوري للمرض في جزء كبير منه على مدى استجابة العرض الكلي إلى زيادة في الطلب المحلي على السلع والخدمات، في ظلّ تميّز الكثير من الدول المالكة للموارد الطبيعية بخمول وعدم استغلال قدراتها الإنتاجية [7].

وقد تعدّدت الدراسات التي تناولت تحليلا لآثار التوسع في استغلال الموارد الطبيعية عبر جملة النماذج التالية:

– نموذج (Gregory,1976) [8]: وركّز على أثرين أساسين هما ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية وارتفاع في معدل التضخم المحلي؛

– نموذج اختلال التوازن النقدي لـ(Corden .W.M, Neary.J. P, 1982)[9] والنموذج الأساسي لـ(Corden.W.M,1984) [10]تمّ التركيز على سعر الصرف الحقيقي كآلية أساسية لانتقال أثر الانتعاش إلى باقي الاقتصاد، وعلى أثرين هما حركة الموارد وأثر الإنفاق.

وعادة ما يتم التركيز على هذين الأثرين بناء على شمول الهيكل الاقتصادي على ثلاثة قطاعات: القطاع التصديري المنتعش من المورد الطبيعي _القطاع التصديري التقليدي وغالبا ما يرتبط بالصناعة _ وقطاع الإنتاج المستهلك محليا (David 2013 suggestion,)[11]، فيظهر الأثرين كما يلي:

– **أثر الإنفاق:** ينتج أثر الإنفاق بداية من ارتفاع عوائد القطاع الريعي التصديري المنتعش من المورد الطبيعي، فيترتب عنه زيادة في الدخول الحقيقية للمستفيدين من عوائد هذا القطاع، مع ثبات الأسعار في القطاعات الأخرى، فيوجّه جزء من الزيادة نحو الإنفاق على القطاع الثالث الخاص بالإنتاج المستهلك محليا، ليرتفع الطلب على السلع المحلية. إلاّ أنّ هذه الزيادة ستتسبب في ارتفاع أسعارها مقارنة بالسلع الأخرى من القطاع الثاني تزامنا مع جمود العرض، ما يعني ارتفاع معدّل التبادل الداخلي للدولة، فيتحوّل الطلب نحو السلع

التجارية المستوردة نتيجة انخفاض أسعارها بالنسبة للسلع المحلية بسبب زيادة الدخول الحقيقية وارتفاع قيمة العملة المحلية، فينتقل التأثير سلبا على الميزان التجاري.

– **أثر انتقال الموارد** "إعادة تخصيص الموارد": يترتّب هذا الأثر عن قابلية أحد عناصر الإنتاج وخاصة (العمل ورأس المال) للانتقال بين القطاعات المختلفة. فازدهار قطاع التصدير الريعي وارتفاع إيراداته سيرفع من الناتج الحدّي لتلك العناصر، ويستقطبها القطاع المنتعش من القطاعات الأخرى، فتزداد الفجوة في النمو بين هذه القطاعات لصالح قطاع التصدير المزدهر. (12)

2.الاقتصاد الجزائري والمرض الهولندي: لقد اهتم الكثير من الباحثين بدراسة العلاقة بين الاقتصاد الجزائري والمرض الهولندي، والبحث عن إجابة محدّدة لوجوده وتغلغله في الاقتصاد أم لا.

ونحاول في ذات السياق تقديم الملاحظات التالية:

- تزداد أهمية قطاع المحروقات بالنظر لانتعاش هذا الأخير بفضل الطفرة النفطية التي تشهدها أسعاره منذ بداية الألفية الثالثة، حيث يتوقّف الناتج المحلي الإجمالي بالدرجة الأولى وبالنسبة الأكبر على مساهمة هذا القطاع؛
- انعكس ارتفاع أسعار المحروقات وانتعاشها خلال السنوات الأخيرة على ارتفاع مداخيل الجزائر بفضل التوجه التصديري للقطاع وبنسب تصل إلى 98% من إجمالي الصادرات؛
- في الوقت الذي يزدهر فيه القطاع النفطي تعرف قطاعات سلع التبادل التجاري (الصناعة والفلاحة) تراجعا في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لحساب توسيع وزيادة في القطاعات خارج التبادل التجاري كالبناء والخدمات وفقا لما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (1): مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي (2004-2016)

الوحدة: مليون دج

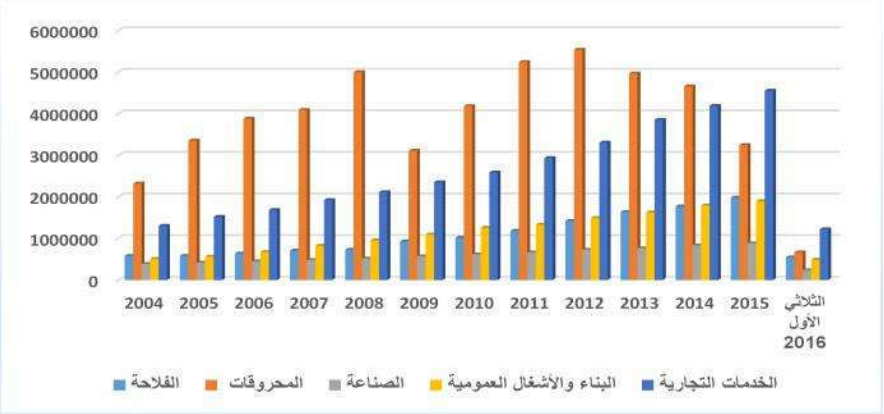

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

Les comptes nationaux trimestriels-1er trimestre 2016- N°747, juillet 2016, ONS, www.ons.dz, pp 22-26.

فالواضح من الشكل أعلاه، أنّ هناك نمو مستمر ومعتبر في قطاع السلع غير القابلة للتبادل من البناء والأشغال العمومية والخدمات كنتيجة لازدهار وانتعاش قطاع المحروقات، حيث تبنّت الجزائر في المخططات الخماسية التنموية الثلاث الأخيرة للفترة [2001-2014] سياسة مالية توسعية، وجّهت الجزء الأكبر من الإنفاق على هذه القطاعات، وبالمقابل أهملت القطاعات المنتجة كالصناعة والفلاحة، ففي الوقت الذي زاد فيه التعويل على القطاعين بسبب الأزمة البترولية بلغت نسبة مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.28% و11.81% على التوالي سنة 2015، وهو ما جعل الصادرات خارج المحروقات هامشية جدّا مقارنة بصادرات المحروقات؛

- تكشف وضعية القطاعات المنتجة المحلية عن جمود العرض المحلّي أمام طلب متزايد، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدّل التبادل الداخلي وتوجه الطلب نحو السلع المستوردة؛
- تبدأ الأزمة بحسب المرض الهولندي بعد انتعاش قطاع التصدير المعتمد على الموارد الطبيعية في زيادة المداخيل والأجور بفعل أثري الإنفاق وحركة الموارد، حيث تعتبر السبب في ارتفاع الطلب، ولعلّ ذلك لا يختلف تماما عمّا يحدث في الجزائر، حيث ساهمت الفوائض المالية الهائلة التي يدرّها النفط في سنوات انتعاشه في تطوّر كتلة الأجور ونموّها بشكل سريع في مختلف القطاعات، وهو ما ترتب عنه زيادة في

الطلب على مختلف السلع والخدمات، فارتفاع فاتورة الواردات بشكل ملفت للانتباه خلال السنوات الأخيرة لدليل واضح عن عجز القطاعات المنتجة محليا على تغطية الطلب المزايد؛

- يبدو من خلال ما سبق أنّ هناك علاقة قوية بين الاقتصاد الجزائري والمرض الهولندي، الذي يمثّل صورة عن لعنة الموارد الطبيعية، إلا أنّ الإجابة عن التساؤل إن كان الاقتصاد الجزائري يعاني فعلا من المرض الهولندي أم لا؟ تبقى صعبة بالنظر إلى أنّ الاقتصاد الجزائري يحمل كل أعراض المرض سالفة الذكر، إلا أنّه لا يحمل ميكانيزماته.

فبحسب نظرية المرض الهولندي فإنّ تراجع التصنيع يتم حصريا من خلال قناة اتصال وحيدة هي ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي، ما يؤدي إلى تعديل في الأسعار النسبية لصالح قطاع السلع غير القابلة للتبادل (الخدمات) على حساب القطاعات القابلة للتبادل غير المعنية بالرواج (التصنيع والفلاحة) [13]، إلا أنّ الواضح من الشكل أدناه (رقم 2) أنّه في الوقت الذي شهد فيه القطاع النفطي انتعاشا منذ سنة 2001 عرف سعر الصرف الفعلي الحقيقي للعملة الوطنية مقابل الدولار ميلا نحو الانخفاض، بينما لم تتوقف شروط التبادل عن الارتفاع، باستثناء سنة 2009.

شكل رقم (2): مقارنة سعر الصرف الفعلي الحقيقي وشروط التبادل للفترة [2001-2012]

المصدر: قمري، زينة، (2013). **القطاع الإنتاجي في الجزائر بين الواقع والتحديات – دراسة تحليلية-**. الملتقى الوطني حول: السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر-الواقع والتحديات-يومي13/12 نوفمبر، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، ص06.

ولعلّ ريعية الاقتصاد والدولة من جهة والمرض الهولندي من جهة أخرى تأكيد على أنّ للنفط وجه سلبي ينكشف يوما بعد يوم ليس أبسطه أن يحمل معه لعنة على الاقتصاد والمجتمع ككل، وهي بذلك أولى الدوافع لضرورة التحوّل نحو الاقتصاد المنتج.

ثانيا: الريع والفساد الاقتصادي

ارتبط الفساد عامة والفساد الاقتصادي خاصة بمسيرة الجزائر التنموية منذ استقلالها، فبعد مرحلة انتقالية دامت 3 سنوات[1962-1965] لم تتضح خلالها ملامح النظام الإداري والسياسي والاقتصادي الجزائري، تبنّت السلطات استراتيجية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وأعطيت فيها للقطاع الصناعي العمومي الأولوية الكبرى، فصاحب هذه المرحلة انتشارا للممارسات الفاسدة بسبب عملية التصنيع السريعة عن طريق سياسة الاستثمارات الهائلة والمكلفة والتي اعتمدت أساسا على اللجوء المبالغ فيه إلى الخارج من أجل استيراد التكنولوجيا، بالإضافة إلى الاستيراد المتزايد للمنتجات والخدمات المتنوعة، وقد نتج عن هذه السياسة تبذير وتبديد للأموال العمومية وإسراف كبير نتيجة سوء التسيير الذي تميزت به المؤسسات الصناعية العمومية [14]، فقد وفّرت تلك المرحلة كافة الظروف الملائمة لظهور الفساد الاقتصادي وانتشاره في مختلف القطاعات وتناميه.

ورغم جملة الاصلاحات التي اتخذت منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، إلا أنّ محاولة الانتقال المفاجئ والسريع من الاقتصاد المغلق إلى اقتصاد السوق دون مراعاة للمناخ الاقتصادي والاجتماعي في الدولة أفضى إلى اتساع دائرة الفساد وبكل أشكاله، كما ساهمت برامج الاصلاح والتعديل الهيكلي والظروف الأمنية خلال التسعينات في ذلك، فقد كان للسياسات المبنية على التحرر الاقتصادي والمالي وانفتاح الاقتصاد الوطني وخوصصة المؤسسات دور بارز في ارتفاع معدلات البطالة وتنامي مختلف أوجه الفساد كالاختلاس، الرشوة ...إلخ، في حين كانت الظروف الأمنية سببا في تركز جهود الدولة في محاربة الإرهاب وممولّيهم، وضعفت بالمقابل سيطرتها على باقي الهيئات والدوائر الحكومية والرقابية الأخرى.

ويمكن تقديم أشكال الفساد في الجزائر في إطار الحديث عن واقعه من خلال ثلاث محاور رئيسية:

1. الاقتصاد الريعي والفساد الاقتصادي: علاقة توأمة: أكّدت العديد من الدراسات أنّ فشل التنمية الاقتصادية في البلدان المنتجة للنفط مردّه سيطرة فئة تستمد مفاهيم الدولة

الريعية والاقتصاد الريعي والسلوك الريعي. فوجود موارد الطاقة في هذه الحالة هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للفساد، كما أنه يرجع إلى استنزاف الثروات وعدم وجود عدالة في إعادة توزيعها ليصبح الفساد أوسع النطاق [15].

كما رصد الكثير من المفكرين والخبراء هذه العلاقة، فكانت الحلقات النقاشية التي نظّمتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد قد فسحت المجال لتلك الآراء، فتمّ الإشارة إلى أن ثقافة الريع والفئوية تعتبر مصدرا للفساد إن لم تكن ظاهرة له، فالاقتصاد الريعي يولّد الفساد في الاقتصاد والاتكال على الريع لإنتاج الثروة، ويغيّب المجهود وتحمّل المخاطر، وبالتالي يغيّب المساءلة والمحاسبة، كما أنّ الاقتصاد الريعي المناهض للاقتصاد المنتج يجد في الفساد المبرمج ما يحميه ويجهض محاولات الاصلاح أو التغيير، وتهيئ بذلك البيئة الريعية مناخا مناسبا لانتشار الفساد [16].

فالاقتصاد الجزائري لا يمكن أن يكون استثناء في جملة الاقتصاديات الريعية، لكن لابدّ من الإشارة أنّه ليس هناك مزاوجة بين الريع والفساد، بل إنّ تبعات الاعتماد على ذلك الريع هي التي تولّد الفساد.

2. الجزائر ومؤشرات دولية تتحدث عن الفساد: لقد تبنّت العديد من المنظمات العالمية والهيئات الدولية تتبع أحداث الفساد وانتشارها في مختلف دول العالم عبر عدة مؤشرات، سيتم التركيز على مؤشرين أساسيين هما: الشفافية الدولية والحرية الاقتصادية.

1.2. الشفافية الدولية: يعتبر مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية من أهم المؤشرات المعتمدة في تحديد درجات الفساد في 167 دولة وتصنيفها حسب تلك الدرجات. ووفقا لقرير الشفافية الدولية في ديسمبر 2015 فقد احتلت الجزائر المرتبة 88 بـ 36 نقطة [17] على مقياس الفساد من أصل 100 نقطة. ورغم تحسن ترتيب الجزائر في مؤشر الفساد عن السنوات السابقة إلاّ أنّ ذلك لم يخرجها من دائرة الدول الأكثر فسادا منذ 10 سنوات خلت.

وتعكس نتائج المؤشر بحسب الكثيرين غياب حلول فعالة لمكافحة الفساد، في ظلّ استفحاله في القطاع العام أو في مختلف المؤسسات الخاصة بل وفي كافة المجالات، وهي بذلك تعكس النتائج السلبية الأخرى لكثير من التقارير حول ضعف في مستويات القدرة التنافسية ومناخ الاعمال، حرية الصحافة، الحكم الراشد وحقوق الإنسان واستخدام

تكنولوجيا الإعلام والاتصال وغيرها [18]، إذ لا يمكن تحسّن المؤشر والقضاء على الفساد في الجزائر إذا كانت كل مغذّياته موجودة ومتشعبة في الاقتصاد.

2.2. مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF): يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية منذ سنة 1995 عن معهد هيرتاج، وبالتعاون مع صحيفة (وول ستريت جورنال) لقياس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد بناء على عشرة متغيرات هي: حرية الأعمال–حرية التجارة–حقوق الملكية–التحرر من الفساد–الحرية الجبائية–حجم الإنفاق الحكومي–الحرية النقدية–حرية الاستثمار–حرية العمل–الحرية المالية. يقسّم المؤشر درجات الحرية إلى 5 أقسام، أقصاها حرية مرتفعة جدّا [80–100] وأدناها حرية منعدمة [0–49.9].

ووفقا للتقرير السنوي للحرية الاقتصادية لسنة 2015 فقد احتلت الجزائر المرتبة 157 من بين 178 دولة بدليل مؤشر 48.9 نقطة، بعد أن كانت في المرتبة 146 من بين 186 دولة بدليل مؤشر عام 50.8 في تقرير سنة 2014، ما يعني العودة مجددا إلى مجال الحرية الاقتصادية المنعدمة [0–49.9] حيث بلغ المؤشر 49.6 نقطة في سنة 2013، ويعود ذلك إلى تراجع المؤشرات الفرعية المكوّنة للمؤشر العام للحرية الاقتصادية مثلما يوضّحه الجدول التالي:

جدول رقم (1): نقاط المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية في الجزائر 2014 و2015

المؤشرات/ السنة	حقوق الملكية	التحرر من الفساد	الحرية الجبائية	الانفاق الحكومي	حرية الأعمال	حرية العمل	حرية نقدية	حرية تجارية	حرية الاستثمار	حرية مالية
2014	30	28,7	80,5	51	66,3	48,3	67,8	60,8	45	30
2015	30	36	80	38,7	66,6	50,5	71,2	60,8	25	30

Source :
http://www.heritage.org/index/pdf/2015/countries/algeria.pdf, P 100, consulté le 27/12/2015

يمثّل الفساد بمختلف أشكاله عقبة رئيسية أمام تحوّل الاقتصاد الجزائري من الطبيعة الريعية إلى الإنتاجية بالنظر لعلاقة التوأمة بين الفساد والريع، فهو يعيق كلّ ما له علاقة ببناء الاقتصاد الإنتاجي وتحديدا الاستثمارات المنتجة، فتضعف معه أسس الحرية الاقتصادية، ورغم الجهود المبذولة في الجزائر إلا أنّها مازالت غير قادرة على التحرّر منه،

ما يرفع من حجم المعوّقات الإدارية والبيروقراطية (الفساد الإداري) وكذا المالي أمام الاستثمار والتجارة الخارجية...إلخ؛

3. واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر: تبدو أوجه الفساد الاقتصادي واضحة في الجزائر، إذ تمثّل سنة 2014 نهاية للبرنامج الخماسي (2010-2014) الذي رصدت له الدولة موازنة قدرها 286 مليار دولار، وفي غياب أيّ تقارير رسمية تتضارب الأرقام حول مستويات الإنجاز في مختلف القطاعات. إلا أنّه يمكن الحكم على مسيرة النمو الاقتصادي ومعرفة حجم الفساد من خلال رصد الفجوة الكبيرة بين الموارد الطبيعية والبشرية التي تملكها الجزائر من جهة، والأوضاع الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية من جهة أخرى [19]، وبين المخصصات المالية للبرامج التنموية في إصلاحات الجيل الثاني وأهدافها مع واقع المشاريع الاستثمارية ونتائجها.

فتحدّيات الجزائر لم تتغير طيلة تلك السنوات وخاصة فيما يتعلق ببناء اقتصاد إنتاجي، ولعلّ الانحراف عن الأهداف رغم الإمكانيات المتاحة تقدّم بلا شك التأكيد على دور الفساد في التهام جزء كبير من تلك الإمكانيات وتعطيل مسار الكثير من الاستثمارات، وهو ما تؤكدّه قضايا عدّة، على غرار الخليفة بنك، سوناطراك 1 و2، الطريق السيار شرق غرب التي أثيرت في السنوات الأخيرة على مستوى العدالة الجزائرية.

ثالثا: انعكاسات الأزمة البترولية الحالية على الاقتصاد الجزائري:

أدّى اعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط كمصدر وحيد للمداخيل إلى تأثره بالأزمة الحالية للبترول، إذ كان لهذه الأخيرة تداعياتها الرهيبة على الاقتصاد الجزائري، حيث انخفض السعر من 112.92 $ للبرميل سنة 2011 إلى 52.79 $ للبرميل سنة 2015، وإلى 39.4 $ للبرميل في مارس 2016، في ظلّ لا منطقية عمل السوق النفطي الذي لا تحرّكه آليات العرض والطلب، وإنّما المصالح الاقتصادية والسياسية للبائعين أحيانا، وللمستهلكين في أغلب الأحيان.

جدول رقم (2): سعر النفط الجزائري (صحاري بلند) للفترة (2011-مارس 2016)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	مارس 2016*
$/للبرميل	112.92	111.49	109.38	99.68	52.79	39.4

Source : **OPEC Annual Statistical Bulletin 2016**, p 86.

*: النشرة الشهرية (مايو 2016) لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة 42، العدد5، ص 43.

وتظهر انعكاسات الأزمة على الاقتصاد الجزائري في تحليل الوضع الحالي للمؤشرات التالية:

1. على الناتج المحلي الإجمالي: تعدّت مساهمة قطاع المحروقات (النفط والغاز) أكثر من 45% (سنة 2008) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وقد ولّدت الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني علاقة طردية بين نمو مداخيل القطاع من جهة، ونمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، حيث يلاحظ من الشكل أدناه (رقم3) ، الانخفاض الكبير للناتج المحلي خاصة في سنتي 2009 و2015، بنسبة (-9.74 %) و(-2.55%) على الترتيب، بالموازاة مع حالة الانكماش التي شهدها القطاع النفطي بنسبة (-37.78 %) و(-30.34 %) بسبب انعكاسات الأزمة المالية سنة 2008 على سوق الطاقة العالمي، وكذا الأزمة الحالية.

شكل رقم (3): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وقطاع المحروقات (2015-2005)

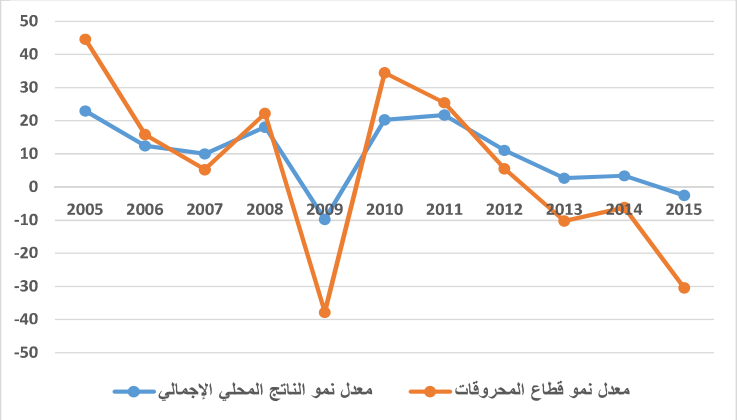

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

Les Comptes Nationaux Trimestriels au 1er trimestre 2016, N°747, ONS, P12-14.

فرغم مساهمة الريع النفطي الإيجابية في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي كسنتي 2005 و2010، إلا أنّ التبعية الاقتصادية للمصدر الوحيد للمداخيل، جعلت الاقتصاد الوطني رهين تقلبات سوق الطاقة العالمي حيث ينتقل تحديد أسعاره من آليات العرض والطلب إلى صراعات المنتجين والمستهلكين، بل وأحيانا المنتجين فيما بينهم، ما انعكس على معدل النمو، في ظلّ عدم قدرة الناتج خارج المحروقات على تغطية النقص الحاصل

في مساهمة القطاع النفطي، وهو ما يؤكّده النمو البطيء لهذه القطاعات مثلما يوضّحه الشكل التالي:

شكل رقم (4): تطوّر معدلات نمو القطاع الصناعي والفلاحي (2005-2015)

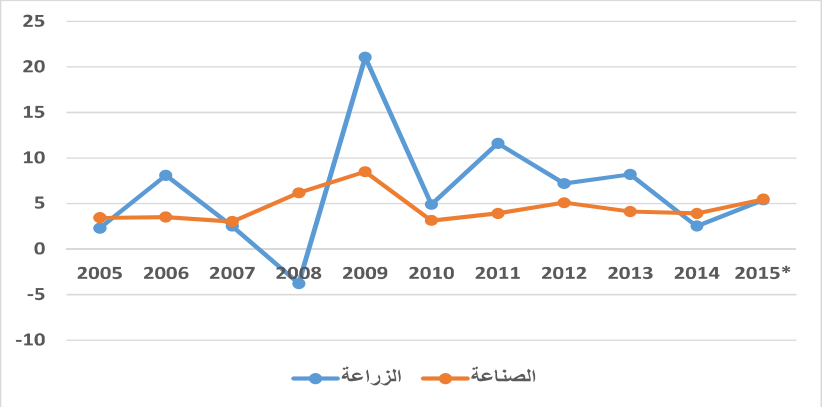

2015*: تخص متوسط معدل النمو للثلاثيات الثلاث الأولى من سنة 2015

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- Les Comptes Economiques En Volume de 2000 à 2014, N° 710, Juillet 2015, ONS, P11-14.
- Les Comptes Nationaux Trimestriels au 3eme trimestre 2015, N°731, ONS, P2

2.على الموازين الاقتصادية: من أبرز ما خلّفته الأزمة البترولية الحالية هو نقل الموازين الاقتصادية من حالة الفائض إلى حالة العجز مثلما يوضّحه الجدول التالي:

جدول رقم (3): أرصدة الميزانية العامة والميزان التجاري للفترة (2012-2015)

البيان / السنة	2012	2013	2014	2015
الموازنة العامة[1] (مليار دينار)	3246.197-	2205.945-	3185.994-	3375.102-
الميزان التجاري[1] (مليار دولار)	22.271	10.492	4.306	13.714-
ميزان المدفوعات[2] (مليار دولار)	12.06	0.13	5.88-	27.54-

المصدر:

[1] **Ministère des finances** http://www.mf.gov.dz/ consulté le 15/08/2016

[2] -النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، رقم 33، مارس 2016، ص11.
http://www.bank-of-algeria.dz

فالواضح من معطيات الجدول أعلاه تأثر الموازين الاقتصادية بانهيار أسعار البترول حيث:

– ساهمت الطفرة النفطية في العقد الماضي في تبنّي الجزائر لسياسة مالية توسعية، جسّدت في ثلاث مخططات تنموية، حيث وجّهت مداخيل النفط نحو سياسة انفاقية ولّدت حالة العجز في الموازنة العامة حتى في أوجّ ازدهار القطاع النفطي منذ سنة 2008 (انظر الشكل أدناه رقم 5)، ليتراكم عجز الموازنة العامة ويبلغ في سنة 2015 (3375.102–) مليار دينار، في ظلّ ضعف محصّلة الإيرادات العامة –الناتجة أساسا عن الجباية البترولية– وعدم قدرتها على تغطية الانفاق العام، رغم التوجّه نحو سياسة ترشيد النفقات في قانوني المالية لسنتي 2015 و2016، ما أوقع الجزائر في إشكالية تمويل المشاريع الكبرى والاستثمارات التي تضمنّتها المخططات التنموية.

شكل رقم (5): تطوّر حجم الإيرادات ونفقات موازنة الجزائر [2001–فيفري 2016]

الوحدة: مليار دج

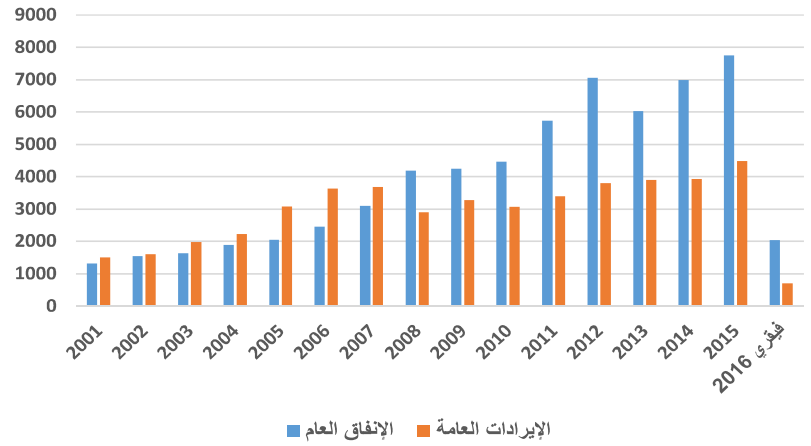

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- Rétrospective Statistique 1962 – 2011, Office National des Statistiques : http://www.ons.dz
- Ministère des finances, http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html, consulté le 08/08/2016.

ولا بدّ للإشارة في ذات السياق أنّ مشكلة الانفاق العمومي بالجزائر مرتبطة أساسا بسياسة الدعم التي تتبناها الجزائر والتي تهدف لدعم ضعيفي ومحدودي الدخل، لكنّها في الحقيقة تصطدم بواقع الفساد الاقتصادي فتنحرف عن ذلك الهدف.

- تعتبر سيادة الصادرات النفطية في هيكل الصادرات الإجمالية بما يقارب 97% إلى 98 % مبرّرا منطقيا لحالة العجز التي شهدها الميزان التجاري، إذ ينتج هذا الأخير من الفرق بين الصادرات والواردات، تشهد الأولى انخفاضا متواصلا بينما تزداد قيمة الثانية، ما استدعى الرفع من قيود الاستيراد للعديد من المنتجات خاصة الكمالية منه.

وقد انعكس العجز الحاصل في الميزان التجاري على رصيد الحسابات الخارجية بميزان المدفوعات التي حقّقت عجزا يقدّر بـ (-27.48 مليار $) سنة 2015 بحسب بنك الجزائر، بالإضافة إلى انخفاض رصيد حساب رأس المال من 3.4 مليار دولار سنة 2014 إلى (-0.06 مليار $) سنة 2015، حيث كان للازمة الحالية للبترول أثرها المباشر على تدفق الاستثمار الأجنبي.

3. على التضخم وسعر الصرف: امتدت آثار الأزمة البترولية إلى الوضع النقدي في الجزائر، حيث شهدت معدلات التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار ارتفاعا كبيرا في سنة 2015، والموضّحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4): معدل التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري للفترة (2005-2015)

/	السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التضخم	%	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9	3.25	2.92	4.78
سعر الصرف	$مقابل الدينار	673.3	72.64	69.37	64.58	72.63	74.39	72.85	77.52	79.38	80.56	100.44

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- Rétrospective Statistique 1962 – 2011, Office National des Statistiques : http://www.ons.dz

- النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، رقم 33، مارس 2016، ص 11،

http://www.bank-of-algeria.dz/

-Ministère des finances, http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/155/Taux-de-Change.html, **consulté** le 08/08/2016.

فبالنسبة للتضخم يمكن القول أنّه يمثّل من أبرز المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري بالنظر لما تسبّبه العوائد النفطية المرتفعة كما المنخفضة في ارتفاع معدّلاته ليصبح عائقا أمام الاستقرار الاجتماعي والاستثمار الإنتاجي، فالسياسة المالية التوسعية التي تبنّتها الجزائر منذ سنة 2001 ساهمت في زيادة الكتلة النقدية وتوجيه المعروض النقدي نحو الاستثمارات غير الإنتاجية –كما سبق الإشارة لذلك–وتوسع حجم الواردات

والرفع من الأجور، وهو ما تسبّب في تزايد الطلب المحلي والدفع نحو ارتفاع المستوى العام للأسعار في ظلّ غياب أي استراتيجية واضحة لمواجهة الطلب بالاستثمار الإنتاجي.

وبالمقابل فقد كان للسياسة الانكماشية المعتمدة سنة 2015 –بسبب الازمة الحالية للبترول–دور في انتقال معدل التضخم من 2.92 % إلى 4.78 % نتيجة انخفاض المعروض السلعي للقيود المفروضة على الاستيراد وضعف إنتاجية المؤسسات الوطنية، والتدهور الحاصل في قيمة العملة، بارتفاع سعر صرفها بنسبة 24.67 % بين سنتي 2014 و2015 ليبلغ 100.44 دينار، فالاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية وتوجيهها نحو القطاعات غير المنتجة أفضى إلى ضعف الاقتصاد الحقيقي والإنتاجي وهو ماله تأثير مباشر على قيمة العملة الوطنية.

4. البطالة: وفقا لمعطيات الجدول أدناه (رقم 5) فإنّ لانهيار أسعار البترول أثرها على الجانب الاجتماعي وتحديدا على معدلات البطالة، التي مثلما ساهمت الطفرة النفطية سابقا في تخفيضها عبر الدعم المالي اللامحدود –في إطار سياسة التشغيل–لمختلف الأجهزة والمؤسسات المسؤولة عنها، فقد كان أيضا للأزمة النفطية دورها في ارتفاع معدلات البطالة بعد تجميد العديد من المشاريع والاستثمارات، والمضي نحو سياسة تقشفية في الكثير من المجالات ومنها التشغيل.

جدول رقم (5): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000–2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المعدل %	29.77	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المعدل %	11.3	10.2	10	10	11	9.8	10.6	11.8

المصدر: بيانات الديوان الوطني للإحصاء، http://www.ons.dz

فللنفط تأثير كبير يتعدّى كونه مادّة خاما في صحراء الجزائر وحسب إلى اعتباره مادّة استراتيجية ترتبط بها مختلف المؤشّرات القومية للدولة وبعوائدها. فإن كانت هذه الأخيرة قد رفعت من الناتج المحلي والاحتياطات، وجعلت الفوائض ميزة موازين الدولة وقلّصت من البطالة وحسّنت من المستوى المعيشي للأفراد...وغيرها، فإنّ خضوع الأسعار والعوائد لمتغيّرات خارجية وحالة اللاستقرار التي تميّزها، تنقل تلك العلاقة وذلك الارتباط عدواها إلى الاقتصاد بكامله، فيظهر وجه آخر لريوع البترول.

الخاتمة (نتائج وتوصيات):

1. النتائج: توصّلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمّها:

- لقد وجّهت السلطات في الجزائر العوائد المالية الهائلة خلال الفترة (2001–2014) بسبب الطفرة النفطية نحو قطاعات التبادل غير التجاري كالخدمات والأشغال العمومية، بالإضافة إلى القطاع الاجتماعي، على حساب القطاعات المنتجة كالصناعة والفلاحة، فساهم دعم هذا التوجّه في ظهور أعراض العلّة الهولندية، دون أن يحمل الاقتصاد ميكانيزماته، من خلال سعر الصرف الفعلي الحقيقي للعملة الوطنية مقابل الدولار الذي شهد ميلا نحو الانخفاض؛
- أكّدت الدراسة على صحة الفرضية الأولى، حيث أنّ الإدارة غير الكفؤة للعوائد النفطية التي ساهمت في انتقال النفط من نعمة إلى نقمة ولعنة على الاقتصاد الجزائري، فتمويل القطاعات غير المنتجة، وتدعيم القطاع الاجتماعي عمّق من إشكالية تبعية الاقتصاد للريع والإنتاج الخارجي من جهة، ورهن السلم الاجتماعي بمداخيل النفط المتقلّبة من جهة أخرى؛
- كشفت الدراسة أنّ الاقتصاد الريعي مناهض للاقتصاد المنتج، إذ يجد في الفساد المبرمج ما يحميه ويجهض محاولات الاصلاح أو التغيير، وتهيئ بذلك البيئة الريعية مناخا مناسبا لانتشاره، وأنّ الريع عادة ما يولّد الفساد بغياب روح المبادرة والإنتاج والتنافسية، وهو ما يؤكّد صحة الفرضية الثانية، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّه ليس هناك مزاوجة بين الريع والفساد، بل إنّ تبعات الاعتماد على ذلك الريع هي التي تولّد الفساد، هذا الأخير الذي أصبح من الصعب القضاء عليه في الاقتصاد الجزائري بالنظر لكون كل مغذّياته موجودة ومتشعبة في الاقتصاد؛
- تلخّص عملية الانتقال من السياسة الاقتصادية التوسعية المتبناة في الفترة (2001–2014) إلى سياسة التقشّف الإنكماشية (2015–2016) الانعكاسات السلبية للأزمة الحالية للبترول على الاقتصاد الجزائري؛
- ألقت الازمة البترولية بضلالها على جلّ المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، حيث ساهمت الأزمة في تحوّل الناتج المحلي الإجمالي من النمو إلى الإنكماش، والموازين الاقتصادية من الفائض إلى العجز، بينما عمّق مشاكل الاقتصاد الوطني ارتفاع التضخم والبطالة وسعر صرف عملته؛

- إنّ تقلّب الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر تحت ضغط الارتفاع أحيانا والانخفاض في أغلب الأحيان لأسعار النفط يعيق تحقيق أيّ تنمية اقتصادية مستدامة، لأنّ الاستدامة هي نقيض للتقلّب، وهو ما يؤكّد صحة الفرضية الثالثة.

2.**التوصيات:** بناء على النتائج المتوصّل إليها فإنّ الباحثة توصي بما يلي:

- إعادة النظر في إدارة العوائد النفطية الحالية والمستقبلية كاحتياطات الصرف وصناديق ضبط الموارد، وتوجيهها نحو الاستثمار الإنتاجي، لأنّه وحده الكفيل بخلق القيم المضافة؛
- إعادة النظر في حجم الانفاق في الجزائر، خاصة فيما يتعلّق بسياسة الدعم بما يخدم مصلحة طرفين فقط هما موازنة الدولة وضعيفي الدخل، مع ضرورة مواجهة مختلف أشكال الفساد باعتباره داعما لتضخّم الانفاق، معيقا للتنمية؛
- العمل على اشراك القطاع الخاص في مرحلة بناء الاقتصاد الإنتاجي، لما له من دور بارز في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث نؤكّد على ضرورة الاشراك وليس تعويضه للقطاع العام، إذ تسمح عملية المشاركة في تقليل الضغط على القطاع العام في التمويل والإنتاج والتشغيل وغيرها؛
- الإسراع في تبني برنامج شامل للتنويع الاقتصادي يبنى على القطاعات المنتجة الرئيسية كالصناعة، الفلاحة والسياحة، بتوفير كافة الإمكانيات الملائمة للنهوض بالاستثمار الإنتاجي في هذه القطاعات، بالتعاون والتنسيق بين مؤسسات التمويل والتحفيزات الجبائية وغيرها؛
- تفعيل السوق المالي في تنويع تمويل الاقتصاد، بتجربة الصكوك الإسلامية التي تجمع بين توفير الموارد المالية من جهة، وتمويل الاستثمار الحقيقي من جهة أخرى، بعد تجربة القرض السندي الذي طرح في أفريل 2016؛
- توجيه الاهتمام الطاقوي من الطاقات التقليدية كالنفط والغاز إلى الطاقات المتجددة، على غرار الطاقة الشمسية التي تزخر الجزائر بإمكانيات هائلة في هذا المجال، وهو ما يبقيها كفاعل أساسي في سوق الطاقة العالمي.

الاحالات والمراجع:

(1): مجدي صبحي، **لعنة الموارد الطبيعية ومستقبل دولة الريع النفطي**، الأهرام، العدد 44951، السنة 135، صادر في 01 جانفي 2010،
http://www.ahram.org.eg/archive/Al-Ahram-Files/News/1787.aspx

(2): محمد رمضان، **تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية**، 2012، ص08، blogs.mubasher.info/sites/default/.../oilpricebhvr.pdf

(3): يونسي صبرينة، **الدولة – من حالة الدولة الريعية التوزيعية إلى حالة الدولة المنتجة: مقاربة في صياغة النموذج –**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة،2012، ص ص 150، 151.

(4): مايح شبيب الشمري، **تشخيص المرض الهولندي ومقوّمات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 15، جامعة الكوفة، العراق، 2010، ص 11.
http://www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/ghjec/article/view/1809

(5): شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي–دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**– أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2012، ص12.

(6): مايح شبيب الشمري، مرجع سبق ذكره، ص ص 13–15

(7):Terry Mckinley, **Why is the Dutch disease Always a disease ? The Macroeconomic consequences of scaling up ODA,** Working Paper, number 10, United Nations Development Programme, International Poverty Centre,2005, P03.

(8):Gregory.R.G, **Some implication of the growth mineral sector**, Australian Journal of the Agricultural Economics , 20 Aout 1976 , P 05.

(9):Corden .W.M, Neary.J. P, **Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy**, The Economic Journal, Vol .92, 1982, PP 825-848.

(10):Corden.W.M, **Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation**, Oxford Economic Papers, New Series, Vol 36, 1984, P P 360-363.

للتوسع في هذه النماذج راجع :

Abdelkader Sid Ahmed, **Du « Dutch Disease » Al'« Opec Disease » Quelques considerations théoriques Aurour de l'industrialisation des pays exportateurs de pétrole**, revue tiers monde, N°112, October-Décember 1987, pp 889-903.

(11):David suggestion, **Is Dutch Disease Responsible for Russia's energy dependent industrial structure?**P 02, consulté le 2013/11/13 : http://www.siteresources.worldbank.org/.../NaturalResources_Eng

(12): *مايح شبيب الشمري، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16.*

(13): قمري زينة، **القطاع الإنتاجي في الجزائر بين الواقع و التحديات – دراسة تحليلية–** ، الملتقى الوطني حول: السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر–الواقع والتحديات– يومي13/12 نوفمبر 2013، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، ص ص 5-6.

(14): حاحة عبد العالي، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص 45.

(15): Fatiha Talahite, Economie Administree Corruption et engrenage de la violence en Algerie, Revue Tiers-Monde, n°161 1/2000 http://www.algeria-watch.org/farticle/talahite_corruption.htm consulté le 25/12/2013.

(16): زياد حافظ، **البنية الاقتصادية والنظام السياسي والفساد في الوطن العربي**، حلقة نقاشية بعنوان البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ط1، بيروت، 2009، ص ص 94-112 و125-190.

(17): Corruption Perceptions Index 2015, http://www.transparency.org.

(18): Mehdi El Amine, (2013) : Maghreb Emergent, ,http://www.algeriawatch.org/fr/article/eco/corruption/indice2013.hm consulté le 25/04/2014

(19) : Lahcen Achy, Algeria's economy in decline despite vast resources, consulté le 15/12/2013, http://www.al-monitor.com/pulse/business/2013/11/despite-resources-algerian-economy-is-declining.html